الأمين العام المساعد - رئيس القطاع السياسي - يستعـــــــــــــــرض

متفقون على منتصف الطريق.. وعلينا أن نـــــــس

■ سيكون التقديم لهذه المقابلة - الشاملة.. الشافية - اجتهاداً صعباً.. ومشقة لا تخلو من إقلال وإخلال..
ليس فقط لأن الحديث ذو شجون.. وطويل، بل وأيضاً لأنه حديث لا يَختصر .. وكل ما فيه من تفاصيل وقضايا يجب أن تؤخذ كاملة.. دون تقسيط أو تبسيط أكثر مما هي عليه في السياق التالي.
الأمين العام المساعد رئيس القطاع السياسي.. رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام - الشيخ

حاوره/
رئيس التحرير

دعوة الرئيس للحوار جاءت بحكم مسؤولياته الدستوريـــــــة.

■ بعد الاتفاق بين المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك مؤخراً.. هل هناك من تفاصيل يمكن الاعلان عنها في الوقت الراهن خصوصاً وان الرأي العام يتساءل كيف ولماذا تم الاتفاق؟ وما ضمانات تنفيذه خاصة وان المشترك سبق وان تنصل عن الكثير من الاتفاقات التي وقعها مع المؤتمر الشعبي العام؟

– بدايةً عليَّ ان أشيد بصحيفة «الميثاق» الناطقة بلسان حال المؤتمر الشعبي العام لمواكبتها ومتابعتها الدقيقة لكل الاحداث.. وهي القناة التي من خلالها أصبح اعضاء المؤتمر الشعبي العام يستطيعون التعرف على الحقائق وكل المهتمين والمختصين أيضاً.. وأنتم كإعلاميين ومتابعين تعرفون ماجرى خلال الشهور الماضية من ارهاصات للمشترك حاول من خلالها التصعيد في عملية الانتخابات، وآخر بيان للتصويت على مشروع قانون الانتخابات المعدل وفقاً لمقترحاتهم وتوصيات وفد الاتحاد الاوروبي الذي راقب الانتخابات الرئاسية والمحلية وقال البيان أن اجراء الانتخابات يشكل فتنة.. هذا الموضوع جعلنا جميعاً نتساءل.. متى كانت الانتخابات ومتى كانت القضايا التشريعية والدستورية فتنة؟ خاصة في قضايا تم الاتفاق عليها بين المؤتمر الشعبي العام وبين مختلف الاحزاب الممثلة في مجلس النواب والممثلة لأحزاب اللقاء المشترك، وكان المؤتمر جاداً في كل التزاماته كحزب يحترم الاستحقاقات الدستورية واجراء الانتخابات في موعدها.. او التزاماته بتطوير العملية السياسية والانتخابية، ولاشك ان فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام قد اعلن في شهر رمضان عام ٢٠٠٧م مبادرة واضحة المعالم بإجراء اصلاحات دستورية واسعة تشمل بشكل اساسي النظام السياسي والمنظومة التشريعية ونظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات وغيرها من القضايا التي وردت ايضاً في البرنامج الانتخابي للاخ الرئيس عام ٢٠٠٦م، وبرنامج المؤتمر الشعبي العام للانتخابات المحلية والبرلمانية ٢٠٠٣م، إذاً ليست جديدة.. يومها لم يغتنم المشترك هذه المبادرة او التعامل معها بشكل جدي، وكما قيل لنا في الاشهر الاخيرة بأنه ربما الرئيس لم يخرج تلك المبادرة بشكل جيد وهم لم يحسنوا استقبالها، مع اننا كنا في شهر نوفمبر عام ٢٠٠٧م واثناء انعقاد جلسات الحوار التي عقدت في عدن وسميت باللقاءات التشاورية قد اشرنا الى ضرورة استيعاب مبادرة فخامة الاخ الرئيس لما تضمنته وثيقة قضايا وضوابط الحوار، وفي الوقت الذي كنا نسير فيه على هذه الخطوات.. فجأة تغير موقف الاخوة في احزاب اللقاء المشترك وتفاجأنا بحديثهم عن تأجيل الانتخابات سنتين، حيث كنا نعتقد ان الاخوة في احزاب المشترك غير جادين بالوصول فعلاً بالانتخابات إلى موعدها المحدد في ابريل ٢٠٠٩م، وإنما يحتاجون الى بعض الوقت ثم جاءت مقترحات من بعض الاصدقاء الدوليين ان يتم التأجيل من شهرين الى ستة اشهر، حينها كنا ننظر او نعتقد ان الاخوة في احزاب اللقاء المشترك ستكون بالنسبة لهم هذه الفرصة وهذه المدة كافية، لكن التفكير لديهم كان يأخذ وضعاً آخر.. فكانت مبادرة فخامة الاخ رئيس الجمهورية بدعوة امناء عموم اللقاء المشترك والأمين العام والنائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام الدكتور عبدالكريم الارياني بحكم مسئولياته الدستورية كراع للعملية السياسية وحريص على التوافق الوطني وعلى ايجاد مناخات مناسبة للحوار السياسي.. فجاءت مبادرة المشترك ولم يكن لديه افكار محددة جديدة بعد الافكار التي طرحها على المشترك منذ اغسطس ٢٠٠٨م والمبادرات التي تعددت من قبله لتجاوز الإشكال القائم

منتصف الطريق

واثناء اللقاء ربما كان النقاش والحوار واصرار الأخوة في المشترك على سنتين هو الذي حدد هذه الآلية بأن تتاح الفرصة وتجرى اصلاحات، كما لاحظتم في الوثيقة التي قدمت في طلب التأجيل او في الطلب الذي قدم لمجلس النواب او في الوثيقة التي وقع عليها امناء الاحزاب بإجراء اصلاحات دستورية واصلاحات سياسية واصلاحات على النظامين السياسي والانتخابي، وليس هذا بجديد فهو كان مطلب ومشروع المؤتمر الشعبي العام، وكان محل مطالبة للاخوة في احزاب اللقاء المشترك وان كنا قد تأخرنا عن الوصول الى نقطة الاتفاق حول هذا الجانب إلا ان الأمر قد تم ونعتقد ان المهمة الآن هي كيف نستطيع ان نتجاوز الماضي والسقف الذي وصلت اليه حالة التشاؤم والتحريض وان نجلس على طاولة الحوار ونفكر ملياً حول ماهي الاصلاحات المطلوبة بشكل جدي، وكيف نصل اليها والتي تتحدث عن استكمال ماتبقى من مشروع قانون الانتخابات وفقاً لتوصيات الاتحاد الاوروبي او اي مقترحات مقبولة ومطروحة على طاولة الحوار ومايتفق عليه الناس هو الاصل، بالاضافة الى ذلك فإن قضية الاصلاحات في المنظومة السياسية والمنظومة الانتخابية ليست معيبة في أي نظام والتطوير المستمر من خلال المراجعة الدقيقة ومن خلال الواقع الميداني ومن خلال التطور.. نحن محكومون بتطور العصر والزمن، وبالضرورة ان يكون قائماً، لان الجمود في العملية السياسية أمر ليس مقبولاً لأي نظام سياسي، المهم الآن هي النوايا، وقد قلت بعد جلسة مجلس النواب اننا متفقون على منتصف الطريق، وعلينا ان نسير معاً لنتجاوز ما تبقى من الطريق.. وأؤكد هنا انه ليس هناك اتفاقيات سرية كما يروج البعض.. فما الاتفاقيات السرية التي ستأتي بأكثر مما طرح.. وليس هناك صفقات تبادلية كما يحاول البعض ان يصور، وانما هناك قضايا معلنة.. وأؤكد لكم حتى هذه اللحظة أننا طرحنا هذه العناوين وبالضرورة علينا ان نجلس لوضع اجندة واضحة لهذه القضايا ونسمي الاشياء بمسمياتها ونضع النقاط على الحروف ونحدد سقفها الزمني ونستكملها بشكلها الدقيق.

الإصلاحات السياسية ليست جديدة وهي متضمنة في مبادرة رئيس الجمهورية في (رمضان - ٢٠٠٧م) والتي لم يحسن المشترك التعامل معها

فرصة «السنتين» ستكون اختباراً لجميع الأحزاب.. ودعونا نتفاءل ولا نتشاءم

القول بأن «المؤتمر» قدم تنازلات شهادة له لا عليه.. وليس هناك «صفقات» أو «اتفاقات سرية»

لمصلحة الوطن قدمنا التنازلات.. والمؤتمر حزب جاد في التزاماته واحترام الاستحقاقات الدستورية

يصعب التنصل

■ لماذا لم تعلن احزاب اللقاء المشترك في مؤتمر صحفي بياناً حول هذا الاتفاق؟

– عندما تقدمت الكتل البرلمانية بطلب معلن أمام مؤسسات دستورية وأمام وسائل الإعلام والرأي العام، فلا اعتقد ان طرفاً سيعود غداً ليقول إن ماتقدمت به كتلته البرلمانية لم يكن محل قناعة لديه، ثم ان هناك وثيقة وقعها امناء عموم الاحزاب تصب في نفس المصب وتحمل نفس القضايا فماذا بعد ان يوقع امناء عموم الاحزاب ورؤساء الكتل البرلمانية واعضاء الكتل البرلمانية للاحزاب الموقعة.. لا أعتقد ان الأمر سيكون محل اختلاف وتنافر.

قناعات مشتركة

● لوحظ ان المؤتمر الشعبي العام قبل بكل مطالب احزاب اللقاء المشترك من القائمة النسبية الى اعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.. مقابل ذلك لماذا لم يتقدم المؤتمر الشعبي بمطالبة المشترك بإيقاف الدعوات الانفصالية والتشطيرية ومساندة المتمردين والخارجين على الدستور والقوانين..؟!

– بالتأكيد لايمكن ان تتحاور باتجاه وتصعد وتثير باتجاه آخر.. أمر مفروغ منه بعد ان توصل الجميع الى هذا التوافق فلم يعد هناك مبرر ولا اعتقد ان الاخوة في احزاب اللقاء المشترك سيظلون يعزفون على نفس المعزوفة.. أما من حيث قبول المؤتمر الشعبي العام بمطالب احزاب اللقاء المشترك ربما المؤتمر كان أول المبادرين في العام ٢٠٠٢م عندما دعا الى اعتماد «النظام المختلط» للنظام الانتخابي، يومها خرجت علينا احزاب اللقاء المشترك بأن المؤتمر ربما يسعى الى شيء آخر من وراء هذا الطلب.. ثم اننا لم نقطع الطريق في يوم من الأيام على عملية تطوير النظام الانتخابي وحينما وقعنا على التعاطي مع تقرير وفد الاتحاد الاوروبي، كان في ذلك اشارة الى ضرورة دراسة موضوع النظام الانتخابي، وموضوع الاصلاحات السياسية.. كان فخامة الاخ رئيس الجمهورية قد اعلنها سابقاً ولم تكن احزاب اللقاء المشترك هي صاحبة هذا الطلب وحدها وانما كان الطلب مشتركاً والقناعة مشتركة.. فمن يقل اليوم بأن ماقبله المؤتمر الشعبي العام كان تحت ضغط وإلحاح احزاب المشترك فهو مخطئ لأن المؤتمر كان صاحب هذه المبادرات وحده ومنذ وقت مبكر، وكررت بعد عام ٢٠٠٢م ثم عند الانتخابات الرئاسية وبعدها.. ثم جاءت وثيقة قضايا وضوابط الحوار، ووضعت عملية اصلاح النظام الانتخابي في مقدمة القضايا، واشارت بوضوح الى اصلاحات النظام الانتخابي وفقاً لقضية «اتفاق المبادئ» وفقاً لتقرير بعثة الاتحاد الاوروبي، ثم تلى ذلك تعديلات دستورية وتعديلات على انتقال الحكم المحلي وتعديلات على قانون الاحزاب وتعديلات على القوانين الخاصة.. واجراء حوارات للوصول الى رؤية مشتركة في القضايا الاقتصادية وأدواتها لحل المشكلات السابقة، وتضمنتها تلك الوثيقة التي لم تكن من احزاب المشترك وانما قُدمت كمبادرة من المؤتمر الشعبي العام الذي أعد مشروع تلك الوثيقة وقدمه للاحزاب في أول اجتماع لها.. هذا الموضوع وان حاول البعض القول ان المؤتمر الشعبي قد قدم تنازلات فلا عيب في ذلك لأنه ظل يقدم التنازلات وبشكل مستمر.

لجنة الانتخابات

ثم ان إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات كانت في الاصل مبادرات متعددة ومبكرة لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تتلخص باننا لانملي عليكم من يمثلكم في اللجنة العليا للانتخابات وانما نحن اضطررنا في ١٨أغسطس بعد ان تخلف المشترك عن تقديم اسماء ممثليه في اللجنة العليا وقد تجاوزنا الموعد الدستوري القانوني الأول لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات التي انتهت مدتها في نوفمبر ٢٠٠٧م، وكان القانون يلزم البرلمان ان يشكل لجنة عليا للانتخابات ويقر قائمة اسماء ويرفعها لفخامة الاخ رئيس الجمهورية قبل ثلاثين يوماً من انتهاء مدة اللجنة السابقة.. وتم تشكيل اللجنة العليا للانتخابات الحالية من الاعضاء السابقين مضافاً إليه استكمال قائمة الـ«١٥» ثم عرض على الاخوة في المشترك: اذا كنتم غير راغبين بأعضائكم في اللجنة العليا فهذا أمر يعنيكم، وطرح بعدها على قاعدة خمسة مقابل خمسة، والسادس يختاره رئيس الجمهورية كطرف مرجح ولم يُقل في يوم من الأيام اننا نقطع الطريق بفرض أسماء على

لم يَقبل «المؤتمر» تحت ضغط وإلحاح «المشترك».. ونحن أول من دعا إلى اعتماد «النظام الانتخابي المختلط»

إصلاح النظامين «السياسي، والانتخابي» مطلب المؤتمر والمشترك.. ومحل اتفاق بينهما

محكومون بالتطور المستمر.. والجمود غير مقبول في النظام السياسي

المشترك، ولو كان فخامة الرئيس يريد ذلك لإصدار قراراً بتعيين ثلاثة اعضاء في اللجنة بدلاً عن المتخلفين لكن هؤلاء الاعضاء جاءوا من احزاب من حقهم إن ارادوا ان يغيروا فنحن لانعترض على قضية ان يسموا اعضاءهم في اللجنة العليا للانتخابات، ومثلما المؤتمر سمّى اعضاءه في اللجنة العليا للانتخابات فمن حقهم ان يسموا اعضاءهم، اللجنة قائمة ويمكن استكمال تشكيلها عندما يتم توسيع عضوية اللجنة من تسعة الى أحد عشر عضواً، فللمشترك الحق ان يقدم اسماء ممثليه الخمسة وليس لدينا أي اعتراض ولم نعترض في السابق، بل هذا ماتضمنته مبادرة الاخ رئيس الجمهورية المعلنة والمرسلة إليهم كتابياً وكذا مقترحات المعهد الديمقراطي الامريكي فالسيد كامبل كان قد حمل نفس المقترح بأن يقدم المشترك سبعة اسماء يختار من بينهم فخامة الاخ رئيس الجمهورية خمسة الى عضوية اللجنة العليا للانتخابات.

معالم القادم..

● على ضوء المرتكزات الاساسية للاتفاق مع احزاب اللقاء المشترك هل يمكن ان تعطونا ملامح الخطة السياسية الآن التي يمكن ان يرسمها المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك لما بعد ابريل ٢٠١١م؟

– المؤتمر الشعبي أو احزاب اللقاء المشترك ليس هم من يمتلك حق رسم الخارطة السياسية في البلد.. فهم احزاب وعليهم ان يتحدثوا وفق أطر احزابهم التنظيمية وليس من حقهم رسم خارطة سياسية في البلد.. فهناك قوى سياسية في البلد ربما بعضها موغل في القدم وأعرق من المؤتمر ومن احزاب المشترك بحسب وجودها التاريخي فبعضها انشئت منذ خمسينيات القرن الماضي.. نحن نتحدث عن اصلاحات لانريد من خلالها ان نضع مقاسات معينة او ان نفصّل لهذه الاحزاب او تلك فالعمل الوطني يقتضي أن ما يتم بحثه والاتفاق عليه هو ما يستهدف مصلحة الوطن وتطوير العملية السياسية والارتقاء بها وتجاوز بعض ثغراتها.

جماعية الإصلاحات..

■ هل فعلاً تجاوزنا حتى الآن الخلافات القائمة بين المؤتمر الشعبي والمشترك ويمكن تجاوزها الآن بعدما كانت الخلافات تسيطر على خطاب الجميع.. وهل هدأت الأنفس وبدأ نوع من الانفراج السياسي؟

– الخلافات الوغائية قد تجاوزناها في اعتقادي.. لكن يظل موضوع الاختلاف على الرؤى قائماً فلم نكن لنصل حتى اليوم الى توافق على كل القضايا وانما هناك وجهة نظر يراها المؤتمر الشعبي العام، وهناك وجهة نظر اخرى يراها الاخوة في احزاب اللقاء المشترك.. واصلاح النظام السياسي والانتخابي لايعني المؤتمر او المشترك فالوثيقة وبوضوح اتاحت الفرصة للاحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني.. فلم يكن الموضوع مقيداً بشكل مطلق بالمؤتمر وانما هو مفتوح وحق مطلق لكل القوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدني والاحزاب من حقها ان تشارك في اختيار او صياغة النظام الذي يعزز من عملية الديمقراطية ويرتقي بها ولابد للجميع ان يشارك في هذا الموضوع وليس حكراً على الاحزاب الممثلة في مجلس النواب.. لأننا إذا ما قيدنا هذا الموضوع بالاحزاب الممثلة في مجلس النواب فمعنى ذلك انها ستعيد تكرار نفسها من جديد على حساب الآخرين.. فليس هناك أحزاب ستظل مدى الدهر خارج البرلمان واخرى ستظل فيه مدى الدهر.. فالأمور تتغير من وقت لآخر، وربما الاحزاب التي هي الآن خارج البرلمان ستكون غداً داخل البرلمان والاخرى التي داخل البرلمان ستكون غداً خارج البرلمان.. فالحديث عن الاصلاحات السياسية او الانتخابية لابد ان يكون بمشاركة الجميع وبقناعة واستيعاب آراء الجميع وملاحظاتهم، وما يتفقون عليه الجميع، ولسنا من بدأ هذا الاتجاه فهناك الكثير من التجارب الديمقراطية حول العالم التي يجب ان نستفيد منها بحسب قناعاتنا وبما يتفق ومصلحة وطننا ومجتمعنا.. فلا يوجد في العالم نموذج لنظام انتخابي – وبكل أمانة- في كلا النظامين لا عدل في نظام القائمة ولا عدل في نظام الدائرة، كما هو متعارف عليه في كل العالم.. ولايوجد في العالم نظام انتخابي بحيث يمكن الأخذ به لأنه نظام مثالي.. فالنظام الانتخابي يختلف من بلد الى آخر وعلينا ان نصل الى نقطة مشتركة ونوفق بين نظام القائمة ونظام الدائرة بما يتيح لنا الاستفادة من ايجابيات النظامين وتجاوز سلبياتهما.

النوايا صالحة

■ هل توجد جدولة للقضايا.. حتى لاتمر السنتان دون ان نعمل شيئاً؟ وهل هناك مخرج إذا ما طرأ الخلاف في بعض القضايا وكيف سيتم تجاوزها؟

– نحن في بلد فيها مؤسسات وهي المرجعية الاساسية، فلا اعتقد أن المؤتمر الشعبي واحزاب اللقاء المشترك هم من يملكون الحول والطول ويتجاوزون المؤسسات.. وأتمنى ان ننجز هذه المهام قبل انقضاء السنتين، فإذا ما صلحت النوايا –وأنا الآن أؤكد انها صالحة وجيدة بين اطراف الحوار- فبإمكاننا الوصول الى توافق خلال ستة او سبعة أشهر بالكثير، ومع ذلك فإن المؤتمر الشعبي العام ملتزم بمدة السنتين، أما في حالة الاختلاف فإننا في المؤتمر قد قدمنا ما علينا بالكامل.. ويكون رئيس الجمهورية قد قام بدوره دون نقصان.. وستظل المؤسسات الدستورية هي الأصل لأنها قائمة وفق أسس دستورية، فليس هناك خوف بأننا سنختلف ونذهب إلى حيث مالايتمناه الناس من التمترس.. أما من حيث الجدولة فكما قلت آنفاً هناك عناوين سنلتقي عليها ونضع لها أجندة وتحديد الفترة الزمنية لكل قضية.. والنوايا متوافرة وليس لدينا أي قلق والمبادئ حددت والتي هي محل اتفاق، والتفاصيل في كثير من الأوقات يصعب التنبؤ بها، لكن لديَّ تفاؤلاً كبيراً جداً، وبالتأكيد سيكون هناك جدول زمني لإنجاز كل قضية على حده.. واعتبر الحوار لمصلحة الوطن دون النظر لأي حزب او تكتل او تنظيم.

■ إذاً.. هل تبحثون هذه القضايا الآن؟

البعض يرى أنه لايمكن ان نقدم على خطوة قبل ان يتخذ مجلس النواب القرار النهائي بقبول التعديل، والبعض الآخر يرى بما ان الأطراف الرئيسية الموجودة في مجلس النواب هي الضامنة فعلينا ان نبدأ من الغد ولم يحدد بالضبط هل نبدأ بعد انتهاء فترة الستين يوماً وموافقة مجلس النواب على التمديد بتعديل المادة (٦٥) أو نبدأ خلال الاسبوع القادم بإعداد هذه الاجندة والاتفاق على جدولتها.. وكل الأمر مطروح واعتقد انه بعد عودة فخامة الاخ الرئيس من الخارج وعودة الدكتور عبدالكريم الارياني كونه طرفاً رئيساً يمثل المؤتمر الشعبي في الحوار.. وخلال اسبوع او عشرة أيام ستتضح الرؤية وستبدأ اللقاءات للوصول الى التفاصيل حول هذه القضايا.

ليست وصفة جاهزة

● هناك بعض القوى السياسية عبرت عن غضبها واستيائها من هذا التأجيل.. بل ان بعضها ذهب إلى التهديد بتقديم طعن دستوري للمحكمة الدستورية العليا بعدم شرعيته.. فكيف تتعاملون مع هذا الطرح..؟

– أولاً من حيث مبدأ الحديث عن اللجوء الى القضاء فهو مبدأ ايجابي سواء أكان لأحزاب سياسية أو لمنظمات أو لأفراد فهذا شيء طيب.. وعلينا ان نؤكد لكل الأطراف- سواءً السياسية أو الحزبية او منظمات المجتمع المدني أو المهتمين أو المختصين- ان عملية الاصلاحات او النقاشات على التعديلات الدستورية ترتبط بنظام سياسي وانتخابي ولن تكون وصفة جاهزة للاحزاب الممثلة في مجلس النواب او الممثلة في احزاب اللقاء المشترك ولكن مطلوب منهم بالدرجة الأولى ان يكونوا شركاء فيها وليس مستثنين أو مقصيين من هذا الجانب.. فقد قرأت بعض البيانات ووجدت أن لديهم تخوفاً من أن نعود إلى المرحلة الانتقالية،